

Distr.  
GENERAL

A/50/190  
E/1995/73  
20 June 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

### المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥

البند ٦ (ه) من جدول الأعمال

المؤقت\*

### الجمعية العامة

البند ٤ من القائمة الأولية\*

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية

### المسائل الاقتصادية والبيئية:

تقارير الهيئات الفرعية،

والمؤتمرات والمسائل المتصلة

بها: تنفيذ برنامج عمل

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ المتعلق بتقرير

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

### تقرير الأمين العام

### المحتويات

الصفحة	النقرات
٣	٥ - ١
ثانيا	الاحتياجات من المساعدة الدولية وتدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ
٤	برنامج العمل ..... ٦ - ١٤
ألف	- التشاور ..... ٦ - ١٠
باء	- الإبلاغ عن الموارد ..... ١١ - ١٤

.A/50/50/Rev.1

\*

.E/1995/100

\*\*

المحتويات (تابع)

		الصفحة	الفقرات
ثالثا	- مسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات الإبلاغ	٤٧ - ١٥	٦
ألف	- لجنة السكان والتنمية	٢١ - ١٦	٧
باء	- إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٦ - ٢٢	٨
جيم	- ترتيبات الدعم بخدمات الأمانة وترتيبات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة	٣٢ - ٢٧	٩
DAL	- إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية	٤٢ - ٣٨	١٢
هاء	- المسائل المتعلقة بالموامة والتعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل	٤٧ - ٤٣	١٣
رابعا	- التنفيذ من جانب الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة	٦٥ - ٤٨	١٤
خامسا	- التنفيذ من جانب مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧١ - ٦٦	١٨
سادسا	- التنفيذ من جانب لجنة السكان والتنمية	٧٥ - ٧٢	٢٠

## أولاً - مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١)</sup> المعقوف في القاهرة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، واعتمدت القرار ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بالقرير المذكور. وفي الفقرة ٣٥ من ذلك القرار طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ القرار.

٢ - وفي نفس القرار، أصدرت الجمعية العامة عدداً من الطلبات لم توجهها الى الأمين العام فحسب ولكن وجهتها كذلك الى المجلس والوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة السكان التي قررت الجمعية تغيير اسمها ليصبح لجنة السكان والتنمية. وعلى وجه التحديد، طلبت الجمعية الى الأمين العام، أن يتشاور مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات المالية الدولية ومختلف منظمات ووكالات المعونة الثنائية بغية تشجيع تبادل المعلومات فيما بينها عن الاحتياجات من المساعدة الدولية، وإجراء استعراض بانتظام للاحتياجات المحددة للبلدان في ميدان السكان والتنمية وزيادة توافر الموارد الى أقصى حد ممكن واستغلالها بفعالية بالغة. وطلبت الجمعية الى الأمين العام أن يعد تقارير دورية من أجل الدورات الموضوعية للمجلس عن تدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر وأن يشجع تبادل المعلومات اللازمة بين أعضاء مجتمع المانحين عن الاحتياجات من المساعدة الدولية وطلبت الى جميع الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض برامجها وأنشطتها وأن تعدلها عند اللزوم بما يتماشى مع برنامج العمل وأن تتخذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذها على الوجه التام والفعال، ودعتها الى تقديم تقارير الى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ لأغراض التنسيق والى الجمعية في دورتها الخمسين لدراسة الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالسياسات. وقررت أن تشكل الجمعية والمجلس واللجنة آلية حكومية دولية ثلاثة المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل، وتحقيقاً لذلك الغرض، قررت أن تنظم إجراء استعراض منظم لبرنامج العمل؛ وأن يقوم المجلس، لدى تقديم المساعدة الى الجمعية، بالترويج لنهج متكامل، وبتوفير التنسيق والارشاد على نطاق المنظومة في رصد تنفيذ برنامج العمل، وتقديم توصيات بهذا الشأن؛ وأن تتولى اللجنة رصد واستعراض وتقدير تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة الى المجلس في هذا الشأن.

٣ - وأوصت الجمعية المجلس بأن يستعرض، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، اختصاصات اللجنة وولايتها، وأوصته أيضاً بأن يقوم، عملاً بالمقررات المتخذة بشأن اختصاصات اللجنة التي أعيد تنشيطها وولايتها المعززة، بالنظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في تكوين اللجنة بغية تأمين أدائها لوظائفها على نحو كامل. كما طلبت الجمعية الى المجلس أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في (أ) إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) وتقديم توصيات الى الأمين العام فيما يتعلق بترتيبيات الدعم والتنسيق التي تقوم بها الأمانة المنظومة للأمم المتحدة؛ و (ج) تقديم توصيات الى الأمين العام بشأن إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات للتنسيق والتعاون والموافقة ما بينها لتنفيذ برنامج العمل.

٤ - وطلبت الجمعية العامة الى المجلس أيضاً أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السكان والتنمية بما في ذلك الاستعراض والتقييم اللذان يجريان كل خمس سنوات للتقدم المحرز في بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل لكي يتضمن بذلك تأمين الدعم الكامل لتنفيذها، مع مراعاة إجراءات الإبلاغ لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يعده، بالتشاور مع الدول، تقريراً بشأن مسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات الإبلاغ في منظومة الأمم المتحدة لتقديمه إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. وطلبت الجمعية العامة إلى المجلس أن يناقش المسائل المتعلقة بتنفيذ برامج السكان والتنمية فضلاً عن المسائل المتعلقة بالموائمة والتعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل وأن يناقش التقارير المقدمة من مختلف الهيئات والأجهزة عن مختلف المسائل المتعلقة ببرنامج العمل. ودعت الجمعية مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يراقب، بانتظام، مدى استجابة الصندوق لاحتياجات البلدان فيما يتصل بأنشطة تعزيز البرامج السكانية والإنمائية الوطنية وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى المجلس. كما طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة أن تستعرض في دورتها الثامنة والعشرين، ضمن نطاق اختصاصها، برنامج العمل والآثار المترتبة عليه وأن تحيل آرائها إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

٥ - ويوضح هذا التقرير مختلف الأنشطة المتخذة في مجال تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية ١٢٨/٤٩ ويستجيب للولاية المحددة الواردة في الفقرة ٣٥ من القرار (انظر الفقرة ١ أعلاه). وقد أرتئى تقديم تقرير واحد يضم لا الطلبات الموجهة إلى الأمين العام فحسب ولكن يضم أيضاً المواد الأساسية المتعلقة بالعمل المتخذ على الصعيد الحكومي الدولي تعزيزاً للقرار، وذلك بهدف مساعدة الدول الأعضاء في مداولاتها. وقد قُسّم التقرير، من أجل توفير المعلومات الأساسية على نحو منظم، إلى خمسة فروع تناولت (أ) مسألة الاحتياجات من المساعدة الدولية وتدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل؛ (ب) وسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات الإبلاغ؛ (ج) والتنفيذ من جانب الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة؛ (د) والتنفيذ من جانب مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ه) والتنفيذ من جانب اللجنة.

#### ثانياً - الاحتياجات من المساعدة الدولية وتدفق الموارد المالية

##### للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل

###### **ألف - التشاور**

٦ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٦ من قرارها ١٢٨/٤٩، إلى الأمين العام أن يتشاور مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومختلف منظمات ووكالات المعونة الثانية بغية تشجيع تبادل المعلومات فيما بينها عن الاحتياجات من المساعدة الدولية وإجراء استعراض بانتظام للاحتجاجات المحددة للبلدان في ميدان السكان والتنمية وزيادة توافر الموارد إلى أقصى حد ممكن واستغلالها بفعالية بالغة.

٧ - ويوضح برنامج العمل في الفقرة ١٣-١٥<sup>(٢)</sup> منه مقدار الموارد الازمة لتنفيذ برامج السكان والتنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن المقدر أن يبلغ مجموع تكاليف "مجموعة الأنشطة السكانية" في برنامج العمل (بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٣): ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، و ١٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، و ٢٠,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠ و ٢١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ومن المقدر مبدئياً أن تواصل البلدان نفسها تقديم ما يصل إلى ثلثي التكاليف وأن تقدم مصادر خارجية حوالي الثلث. بيد أن البلدان الأقل نمواً والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل ستطلبان حصة أكبر من الموارد الخارجية تقدم على أساس تساهلي أو على أساس منح (الفقرة ١٣-١٦ من برنامج العمل)، وعلى افتراض أن البلدان المتلقية ستتمكن من توليد موارد داخلية كافية، فإن الحاجة لتدفقات موارد تكميلية من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية ستكون بحدود (بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٣): ٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠؛ و ٦,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥؛ و ٦,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠، و ٧,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

٨ - واستجابة للفقرة ١٦-٢٨ من برنامج العمل، وتمشيا مع الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٨، طلب الأمين العام إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تجري مشاورات بشأن تعبئة الموارد الازمة لتنفيذ برنامج العمل. وقد أجريت أول مشاورات بشأن تعبئة الموارد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وشارك فيها ممثلون من مختلف الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، فضلا عن البنك الدولي وعدة مؤسسات مالية إقليمية.

٩ - وناقشت المشتركون قائدة عقد اجتماعات رفيعة المستوى في مجال تعبئة الموارد. واقترحوا استخدام الآليات القائمة على الصعيد القطري، مثل نظام المنسقين المقيمين، والمجموعات الاستشارية للبنك الدولي، واجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بهدف تعبئة للموارد لبلدان محددة. واتفق على ضرورة إجراء مشاورات عالمية دورية بشأن هذا الموضوع وبفضل أن تجري هذه المشاورات وقت انعقاد الدورات السنوية للجنة السكان والتنمية.

١٠ - وتستهدف مشاورات المتابعة هذه استعراض تدفق الموارد المالية والاحتياجات من الموارد الازمة لتنفيذ برنامج العمل، وذلك على أساس التقارير التي ستعد للدورات السنوية للجنة. ويمكن تقييمات الاحتياجات القطرية أن تحدد أولويات البلدان واحتياجاتها من الموارد. ويمكن بعد ذلك مناقشة هذه الاحتياجات خلال المشاورات الرفيعة المستوى. وسيتم الإضطلاع أساساً بتقييم الاحتياجات بواسطة استخدام الأدوات الحالية التي تشمل، على سبيل المثال، تقارير عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى التقرير السنوي المتعلق بتدفق الموارد المالية الازمة لبرامج السكان والتنمية الذي يعد للدورات السنوية للجنة (انظر الفقرتين ٤١ و ٤٣ أدناه) والتقارير الأخرى ذات الصلة التي تصدرها مختلف الوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف.

#### باء - الإبلاغ عن الموارد

١١ - في الفقرة ١٨ من قرارها ١٢٨/٤٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تقارير دورية من أجل الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تدفق الموارد المالية اللازمة لمساعدة في تنفيذ برنامج العمل وأن يشجع تبادل المعلومات الازمة بين أعضاء مجتمع المانحين عن الاحتياجات من المساعدة الدولية.

١٢ - ومنذ عام ١٩٨٦، دأب صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعداد تقارير، مرة كل سنتين، للجنة السكان والتنمية عن المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان. ووفرت هذه التقارير معلومات عن الموارد التي أتاحتها مختلف وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وقدم صندوق السكان إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة المعقدة في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٥ تقريراً بعنوان "استعراض الاتجاهات والسياسات والبرامج السكانية: رصد المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان"<sup>(٣)</sup> فيه يصف الاتجاهات السائدة في المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان، ويبين المجالات الموضوعية التي استخدمت فيها هذه المساعدة. ويستعرض كذلك التدابير التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة لتوجيه المساعدة إلى البلدان النامية.

١٣ - وعملاً بالفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، وبالنظر لتزايد الحاجة للمعلومات المتعلقة بتخصيص الموارد المحلية، يقترح صندوق السكان إبدال هذه التقارير بتقرير سنوي واحد عن مقدار الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الوطني والدولي. وتوفر هذه التقارير معلومات في ثلاثة مجالات مختلفة: (أ) تخصيص موارد محلية لأغراض برامج السكان والتنمية؛ (ب) ومقدار المساعدة الدولية الازمة في ميدان السكان والتنمية؛ (ج) وتقدير الاحتياجات القطرية من المساعدة المالية.

١٤ - ويوجد لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان نظام قائم حالياً لرصد مقدار المساعدة المالية للبرامج التي تعالج مسائل السكان والتنمية. وسيجري إدخال تقييمات وتحسينات إضافية، حيثما لزم، على هذا النظام. ولا تتوفر بانتظام حالياً بيانات عن تخصيص موارد محلية لأغراض برامج السكان والتنمية. ولهذا، يقترح صندوق السكان وضع نظام لرصد وتقدير تعبئة الموارد المحلية. ومن شأن هذا النظام أن يسهل أيضاً رصد تنفيذ الفقرة ٧ من القرار ١٢٨/٤٩ التي حثت فيها الجمعية العامة جميع البلدان على النظر في أولويات اتفاقيها الحالية بغية تقديم مساهمات إضافية في تنفيذ برنامج العمل، آخذة في الاعتبار أحکام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من برنامج العمل والقيود الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها.

#### ثالثا - مسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات الإبلاغ

١٥ - أعدَّ هذا الفصل استجابةً لاحکام الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية ١٢٨/٤٩ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُعد، بالتشاور مع الدول، تقريراً بشأن مسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات

إبلاغ في منظومة الأمم المتحدة، لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. ويشمل أيضا ملاحظات بشأن الطلبات الواردة في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ إلى الفقرة ٣١ من القرار

١٢٨/٤٩

## ألف - لجنة السكان والتنمية

١٦ - وفي الفقرة ٢٦ من قرارها ١٢٨/٤٩، أوصت الجمعية العامة بأن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، اختصاصات اللجنة وولايتها بغية مواعمتها على نحو كامل مع أحكام الفقرة ٢٣ (ج) من القرار.

١٧ - وفي دورتها الثامنة والعشرين المعقدة في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٥، أجرت لجنة السكان والتنمية مناقشات مستفيضة بشأن اختصاصاتها وولايتها وقدمت آراءها في هذه المسائل إلى المجلس للنظر فيها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. وتمشيا مع الفقرة ٢٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، اقترحت اللجنة بأن تقوم هي بمساعدة المجلس وذلك من خلال رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وتحديد أسباب النجاح والفشل وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الشأن.

١٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت اللجنة اعتماد برنامج عمل مواضيعي المنحى متعدد السنوات محدد الأولويات يتوج باستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي مرة كل خمس سنوات. ويوفر البرنامج المقترح، في جملة أمور، إطارا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛ ولرصد تنفيذ برنامج العمل عن طريق التقارير الدورية عن الاتجاهات والسياسات السكانية، والبرامج السكانية، والأنشطة السكانية وما يتصل بها من أنشطة إنجائية؛ ولاستعراض منتظم لتدفق الموارد المالية وآليات التمويل لبلوغ أهداف وغايات برنامج العمل؛ وللأضطلاع،مرة كل خمس سنوات، باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل وتنفيذ توصياته، وتقديم تقرير عن النتائج التي تتوصل إليها إلى المجلس؛ ولمواصلة وتعزيز اهتمام الجمهور ودعمه لتنفيذ برنامج العمل من خلال نشر تقاريرها عن الرصد والاستعراض والتقييم بشكل واضح ودقيق؛ وللنظر في تقارير اجتماعات الآليات المشتركة بين الوكالات التي ينشئها الأمين العام لكافالة التنسيق والتعاون والموافقة في تنفيذ برنامج العمل؛ ولدراسة التقارير المتعلقة بأنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتنفيذ برنامج العمل، عملا بالترتيبات التي اعتمدتها المجلس للتشاور مع هذه المنظمات؛ ولتقديم توصيات ملائمة إلى المجلس، استنادا إلى النظر بصورة متكاملة في التقارير والمسائل المتصلة بتنفيذ برنامج العمل.

١٩ - وفيما يتعلق بالمواضيع التي ستدرج في برنامج العمل المتعدد السنوات المحدد حسب الأولويات اقترحت اللجنة أن يكون موضوع الحقوق الإنجابية والصحة التناسلية، بما في ذلك الإعلام والتعليم والاتصال، هو الموضوع الأول لعام ١٩٩٦. وتشمل المواضيع التي ستناقش في السنوات المقبلة الهجرة الدولية، مع إيلاء تركيز خاص للصلات بين الهجرة والتنمية، وعلى مسائل الجنسين والأسرة (١٩٩٧)، والصحة والأخلاق، مع

إيلاًء تركيز خاص للصلات بين الصحة والتنمية، وللجنس والعمر (١٩٩٨)، والنمو والهيكل والتوزيع السكاني، مع إيلاًء تركيز خاص للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم (١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، ستنظر اللجنة، في عام ١٩٩٩، في الاستعراض والتقييم اللذين يحريان مرة كل خمس سنوات لتنفيذ برنامج العمل.

٢٠ - وفي الفقرة ٢٧ من قرارها ٤٩/١٢٨، أوصت الجمعية العامة بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملاً بالمقررات المتخذة بشأن اختصاصات اللجنة التي أعيد تنشيطها وولايتها المعززة، بالنظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في تكوين اللجنة بغية تأمين أدائها لوظائفها على نحو كامل، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٣ من القرار، مع مراعاة النهج المتكامل الشامل المتعدد الاختصاصات لبرنامج العمل فضلاً عن عضوية سائر اللجان الفنية التابعة للمجلس.

٢١ - ويود الأمين العام في هذا الصدد أن يؤكد أهمية أن يكون لدى الممثلين الذين سيخدمون في هذه اللجنة التي أعيد تنشيطها الكفاءات العالمية والخبرة الفنية الازمة.

#### باء - إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢ -تناول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أيضاً مسألة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان. ففي الفقرة ١٦-٢٧ من برنامج العمل الصادر عنه، دعا المؤتمر الجمعية العامة إلى النظر، في دورتها التاسعة والأربعين، عملاً بقرارها ٤٨/١٦٢، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، في إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، اتخذت الجمعية في مرتين قرارات بشأن تحسين نطاق ونوعية إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي كلتا الحالتين، وأشارت الجمعية العامة إلى مستوى موارد الصندوق ونطاق عملياته بوصفهما من العوامل التي ساهمت في اتخاذ هذين القرارات.

٢٣ - ففي المرة الأولى، وفي قرارها ١٨/٣٠١٩ (د - ٢٧) المؤرخ ١٩٧٧، وبعد أن لاحظت الجمعية أن موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان ونطاق عملياته قد بلغا الآن حجماً يجعل من المرغوب فيه أن تتولى الإشراف عليه هيئة حكومية دولية قررت الجمعية العامة أن يكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو نفسه الهيئة الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي المرة الثانية، وفي قرارها ٣٤/١٠٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وبعد أن لاحظت مع الارتياح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أصبح كياناً عملاً متوفراً له كل مقومات البقاء داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان، وذلك، بسبب مستوى موارده ومساعدته المتزايدة إلى البلدان النامية بشكل خاص، دعت الجمعية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ينظر في تخصيص فترة محددة من الوقت أثناء دوراته للنظر بصورة كافية ومستقلة في البنود المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤ - وتناولت الجمعية العامة كذلك مسألة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفقرة ٢١ من مرفق قرارها ٤٨/١٦٢ المتعلق بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي

والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ولاحظت فيه ضرورة أن يولي كذلك مزيد من النظر لضرورة وجود مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء ما يسفر عنه المؤتمر.

٢٥ - وفي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأثناء مناقشة متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أشار عدد من الدول الأعضاء في البيانات التي أدلت بها في الجلسات العامة للجمعية العامة إلى مسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر A/49/PV.58-60). وتحدث البعض مؤيداً لإنشاء مجلس تنفيذي مستقل لأنّه يمكن الصندوق من أداء دوره ومسؤوليته الهامين بصورة أفضل في تنفيذ ومتابعة برنامج العمل. وفي مجال تنسيق متابعة المؤتمر، وفي توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة لمساعدة البلدان النامية في تلبية احتياجاتها في مجال السكان والتنمية. ومن شأن ذلك أن يشجع كذلك خبراء السكان والتنمية على الاشتراك في مداولات المجلس. وأبدى آخرون عدم اقتناعهم بضرورة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لأنّهم يرون أن إصلاحات إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفق ما هو متواتر في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ لم يُشرع بها إلا مؤخراً. ولهذا اقترحوا بأن يكرس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيداً من الوقت للنظر في المسائل المتعلقة بـ صندوق الأمم المتحدة للسكان في دوراته العادية. وأعربت عدة دول أعضاء أخرى عن رأي مفاده أن الموضوع يستحق أن تنظر فيه الجمعية العامة بجد وأن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة. وفي أثناء قيام الجمعية العامة بمناقشة تقرير المؤتمر، طلبت بدورها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ في إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الفقرة ٢٨ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩).

٢٦ - وفي عام ١٩٩٤، كرس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان خمسة أيام للبنود المتعلقة بالصندوق. وأنفق المجلس فترة أخرى قدرها يوم ونصف للمسائل التنظيمية والأعمال التحضيرية ومسائل الإبلاغ المشتركة بين البرنامج والصندوق. وخلال عام ١٩٩٥، من المتوقع أن يتناول المجلس مسائل الصندوق خلال فترة يصل مجموعها تقريراً إلى ثمانية أيام ونصف، بالإضافة إلى يومين للمسائل التنظيمية وللناظر في البنود المشتركة بين البرنامج والصندوق. وفي حال إنشاء مجلس تنفيذي مستقل للصندوق، سيلزم، في ضوء الخبرة المكتسبة وتمشياً مع الممارسات الحالية التي تتبعها المجالس التنفيذية، عقد دورة سنوية تتراوح مدتها بين أربعة وخمسة أيام وثلاث دورات عادية تستغرق مدة كل منها ثلاثة أيام تقريراً، فيصبح العدد الإجمالي السنوي للأيام الازمة للنظر في المسائل المتعلقة بالصندوق ١٤ يوماً. وستترتب على خدمة اجتماعات مجلس تنفيذي مستقل للصندوق وبعض الآثار من حيث التكاليف تعزى أساساً للوقت الذي يصرفه الموظفون والدعم الذي تقدمه الأمانة للأعمال التحضيرية وعقد الاجتماعات.

جيم - ترتيبات الدعم بخدمات الأمانة وترتيبات التنسيق  
لمنظمة الأمم المتحدة

٢٧ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٨ (ب) من قرارها ١٢٨/٤٩، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في تقديم توصيات إلى الأمين العام فيما يتعلق بترتيبات ..../..

الدعم بخدمات الأمانة وترتيبات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الفقرة ٢٨ (ج)، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى المجلس أن ينظر في تقديم توصيات إلى الأمين العام بشأن إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات ملائمة للتنسيق، والتعاون والموازنة فيما بينها لتنفيذ برنامج العمل.

٢٨ - وفيما يتعلق بالدعم بخدمات الأمانة، فإن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة، وذلك من خلال شعبة السكان فيها بوجه خاص، قد أصبحت هي مركز التنسيق لتوفير خدمات الدعم المتكاملة التي تقدمها الأمانة إلى اللجنة. وكان هذا الدور يقوم في الماضي على توفير الدعم الفني وإعداد الوثائق وتنسيق المدخلات ذات الصلة. واقتضى توفير الدعم الفني الفعال لبرنامج عمل اللجنة أن تشارك فيه مؤسسات عديدة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولم يتسع تحقيق هذا الاشتراك إلا على أساس قيام علاقات تعاونية ومنسقة. وفي الوقت نفسه، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان سباقاً في تنسيق وتنفيذ الأنشطة التنفيذية في هذا الميدان. ومن المفترض أن يستمر هذا النمط الأساسي للعمل فيما يتعلق بتوفير الدعم لللجنة وبتنفيذ برنامج العمل.

٢٩ - وينبغي أن تستمر اللجنة في العمل بوصفها هيئة إدارة لشعبة السكان. ويجري حالياً إعادة تقييم لأولويات تلك الشعبة ولتنظيمها الداخلي استجابة لبرنامج العمل. وسوف يستمر العمل الذي تقوم به الشعبة فيما يتعلق بالاتجاهات السكانية الرئيسية، وتطور السياسات السكانية وفهم الصلات بين السكان والتنمية والأسس الرئيسية لوضع التقديرات والاسقاطات السكانية.

٣٠ - وتمشياً مع ما ورد في الفقرة ١٦ - ٢٩ من برنامج العمل، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٢ من قرارها ١٢٨/٤٩، إلى جميع الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض برامجها وأنشطتها، وأن تعدها حيالاً يلزم بما يتمشى مع برنامج العمل، وأن تتخذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذها على الوجه التام والفعال، آخذة في الحسبان الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، ودعتها إلى تقديم تقارير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ لأغراض التنسيق، وإلى الجمعية في دورتها الخمسين لدراسة الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالسياسات. وتعد معلومات أساسية عن هذا الموضوع في الفصل الرابع من هذا التقرير. وبإضافة إلى ذلك، شددت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٠ من نفس القرار، على أهمية استمرار وتعزيز التعاون والتنسيق من جانب جميع أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة في تنفيذ برنامج العمل.

٣١ - وقد طلب المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الأمين العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن يشكل ويرأس فرقه عمل مشتركة بين الوكالات تُعنى بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. والهدف العام لفرقة العمل هذه، التي اجتمعت أول مرة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، هو وضع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل. وكانت ممثلة في الاجتماع الأولى لفرقة العمل المنظمات التالية: الأمم المتحدة بما في ذلك، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

٣٢ - وستركز فرق العمل المشتركة بين الوكالات على التعاون على المستوى القطري، مستندة في ذلك على نظام المنسقين المقيمين والترتيبات القائمة حالياً، مثل مذكرات الاستراتيجيات القطرية. وأشارت فرق العمل، في المرحلة الأولى من عملها، أربعة أفرقة عاملة لمعالجة مواضيع وأو قطاعات محددة. ويتولى كل فريق وضع مبادئ توجيهية تنفيذية لكي يطبقها المنسقون المقيمون، ولكي تكون وسائل لتنسيق التعاون على نطاق المنظومة في تصميم وتنفيذ ومراقبة المبادرات على المستوى القطري في مجالات محددة. وستتمكن آلية فرق العمل من تحقيق استجابات منسقة على نطاق المنظومة تقوم على الإفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها الوكالات والمنظمات المعنية. ومن المنتظر عقد اجتماع ثان لفرق العمل المشتركة في حزيران/يونيه أو تموز/ يوليه ١٩٩٥، لاستعراض التقدم المحرز ولتحديد برنامج عملها أيضاً. آخذة في الاعتبار المواضيع الرئيسية التي تحظى بالاهتمام والمواضيع المحددة في مختلف هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما المواضيع التي حددتها لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين.

٣٣ - خلال الاجتماع الأول، قررت فرق العمل الاستفادة من آلية أفرقة العمل في وضع مقترنات للتعاون المشترك بين الوكالات على الصعيد القطري، ويكون ذلك بداية في المجالات الأربع التالية: (أ) وضع نظام مشترك للبيانات على المستوى الوطني في مجال الصحة، لا سيما في مجالات وفيات الرضع والأطفال والأمومة؛ (ب) التعليم الأساسي، مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه التفاوت بين الجنسين؛ (ج) القضايا ذات الصلة بالسياسة العامة، بما في ذلك صياغة بيان موحد للدعوة في مجال المسائل الاجتماعية؛ (د) تمكين المرأة. ومن المتوقع إنشاء فريق عامل خامس للصحة الإنじابية استجابة لاقتراحات التي قدمها عدد من وكالات الأمم المتحدة.

٣٤ - وعقدت جميع أفرقة العمل الأربع المشتركة بين الوكالات اجتماعات لها. فقد اجتمع الفريق العامل المعنى بالتعليم الأساسي، مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه التفاوت بين الجنسين، في ٧ آذار/مارس ١٩٩٥ بمقر اليونسكو في باريس؛ واجتمع الفريق العامل المعنى بوضع نظام مشترك للبيانات على المستوى القطري في مجال الصحة، ولا سيما في مجالات وفيات الرضع والأطفال والأمومة، في مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في نيويورك في ١٦ أيار/مايو؛ وجميع هذه الأفرقة بقصد الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية في صورتها النهائية لكي يستفيد منها المنسقون المقيمون في تعزيز التعاون على الصعيد القطري في هذه المجالات. واجتمع الفريق العامل المعنى بالقضايا المتعلقة بالسياسات في ٣ أيار/مايو وصاغ بيان الدعوة للموافقة عليه من قبل فرق العمل.

٣٥ - وطلبت لجنة السكان والتنمية، في تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٤)</sup>، إلى الأمين العام أن يكفل إنشاء فرق العمل على أساس دائم وأن تكون مسؤولة من خلال اللجنة، عن التنسيق على نطاق المنظومة. واقترحت اللجنة كذلك توجيه الدعوة إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير

الحكومية والمؤسسات المالية الدولية للمشاركة القصوى في عملية رصد وتقدير أعمال المؤتمر، فضلاً عن الاشتراك في فرق العمل. وقررت اللجنة كذلك أن تنظر مرة كل سنة في تقارير المجتمعات فرقة العمل.

٣٦ - وفي دورتها الأخيرة، المعقدة في شباط/فبراير ١٩٩٥، اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً رحبت فيه بعقد اجتماع لآلية مشتركة بين الوكالات، يشارك فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه الوكالة الرائدة، ويسعى هذا الاجتماع إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في وضع سياسة عامة من أجل قيام منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج العمل وتنسيق التنفيذ ورصده (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وطلبت لجنة التنسيق الإدارية أن تعمل الآلية المشتركة بين الوكالات من أجل وضع إطار مشترك لأعمال المتابعة على نطاق المنظومة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن ترفع تقارير عن ذلك، من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية في عام ١٩٩٥.

٣٧ - ووفقاً لقرار اللجنة، ستقدم التقارير المتعلقة بعمل فرق العمل إلى اللجنة مرة كل سنة، وستستعرض هذه التقارير التقدم الذي أحرزته فرق العمل والأنشطة التي اضطلعت بها لضمان التعاون على نطاق المنظومة في تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز وخاصة على الموضوع الذي تختاره اللجنة للعام. وينبغي لهذه التقارير أن تحدد المجالات التي واجهت التعاون فيها صعوبات.

**دال - إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية**

٣٨ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٩ من قرارها ١٤٨/٤٩ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يستعرض، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية، بما في ذلك الاستعراض والتقييم اللذان يجريان كل خمس سنوات للتقدم المحرز في بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل، لكي يتسم بذلك تأمين الدعم الكامل لتنفيذها، مع مراعاة إجراءات الإبلاغ لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

٣٩ - وقررت الجمعية العامة في الفقرة ٢٣ من نفس القرار أن تقوم الجمعية، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال دوره المتعلق بأنشطة الارشاد والتنسيق العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وللجنة السكان التي أعيد تنشيطها، بتشكيل آلية حكومية دولية ثلاثة المستوى تقوم بدور أساس في متابعة تنفيذ برنامج العمل، مع مراعاة الحاجة إلى وضع إطار عمل مشترك يوفر المتابعة المتسبة لما تعقد الأمم المتحدة من مؤتمرات قمة ومؤتمرات أخرى.

٤٠ - وأوصت لجنة السكان والتنمية، في تقريرها المقدم إلى المجلس<sup>(٤)</sup> بأن تنظر اللجنة مرة كل سنة في خمسة تقارير تغطي موضوعات مختلفة في مجال السكان والتنمية وأن تنظر كل خمس سنوات في تقرير متناول استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٤١ - والتقارير التي سيتم إعدادها سنويا هي: رصد سكان العالم؛ تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية؛ تقرير فرق العمل المعنية بتنفيذ برنامج العمل؛ تقرير الأمين العام عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ برنامج العمل؛ تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية الازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل. وبالاضافة إلى ذلك، سيتم، كل خمس سنوات، إعداد تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم برنامج العمل.

٤٢ - ورحبت لجنة التنسيق الادارية، في دورتها المعقودة في شباط/فبراير لعام ١٩٩٥، ترحيبا حارا بالتشديد الوارد في الفقرة ٢٣ من القرار ١٢٨/٤٩ على الحاجة إلى إطار عمل مشترك لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ورأىت لجنة التنسيق الادارية أن مساعدة البلدان في القيام بصورة منسقة بتنفيذ ورصد برامج العمل التي تعتمد لها تلك المؤتمرات ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا في ذلك الصدد. ولاحظت لجنة التنسيق الادارية أن إطار العمل المشترك ينبغي تصميمه بما يجعل تحقيق استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة للتوصيات الشاملة والمترابطة التي تصدر عن تلك المؤتمرات وينبغي أن يخفف من عبء الإبلاغ الذي يقع على كاهل البلدان وعلى منظومة الأمم المتحدة كذلك. ويعرض في الوثيقة E/1995/86 على الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير منفصل عن المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدان ذات الصلة.

هاء - المسائل المتعلقة بالمواءمة والتعاون والتآزر  
داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل  
بتنفيذ برنامج العمل

٤٣ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٣١ من قرارها ١٢٨/٤٩، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (أ) أن يناقش المسائل المتعلقة بتنفيذ برامج السكان والتنمية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمواءمة والتعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل، (ب) وأن يناقش التقارير المقدمة من مختلف الهيئات والأجهزة عن مختلف المسائل المتعلقة ببرنامج العمل.

٤٤ - واستعرضت لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس) ما يترتب على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من آثار على منظومة الأمم المتحدة. وقد أبرز البيان الذي اعتمدته، في ذلك الصدد، لجنة التنسيق الادارية أهمية تقاسم المسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل وال الحاجة إلى التنسيق ما بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها على الصعيد القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين ومذكرات الاستراتيجية القطرية حيثما وجدت، أو حيث يجري إعدادها. وأكدت لجنة التنسيق الادارية أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الحكومات المعنية في تنظيم إجراءات المتابعة الملائمة على الصعيد الوطني، بما في ذلك بناء قدرات وطنية لصياغة المشاريع وإدارة البرامج، فضلا عن تعزيز آليات التنسيق والتقييم بما يكفل تقييم تنفيذ برنامج العمل.

٤٥ - ودعت لجنة التنسيق الادارية أيضا جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وسائر المجموعات الرئيسية العاملة في ميدان السكان والتنمية بغية الوصول بأثر برامجها ومشاريعها على الصعيد القطري إلى الحد الأقصى. وغطى بيان لجنة التنسيق الادارية جوانب أخرى شملت، كما ذكر أعلاه، عمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات، ووضع إطار عمل لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الدولية الأخرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - وأبرز اتساع نطاق الأنشطة السكانية والأخذ بمعاهيم جديدة ورد وصفها في برنامج العمل ضرورة استعراض التصنيف الموحد الحالي للأنشطة السكانية والذي اعتمدته لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٧. وعليه، أوصت لجنة التنسيق الادارية بأن تشرع فرق العمل في هذا الاستعراض استنادا إلى تصنیف محدث سيعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى المعنية.

٤٧ - وشرعت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عمل تعاوني لوضع معايير ومنهجية لتحديث التصنيف الحالي، بما يتمشى مع معاهيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحالما يفرغ من هذا العمل، سيقدم التصنيف المحدث إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لاستعراضه، وتقديمه أخيرا إلى لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

#### رابعا - التنفيذ من جانب الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة

٤٨ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٢ من قرارها ١٢٨/٤٩ إلى الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض برامجها وأنشطتها، وأن تعدها حيثما يلزم بما يتمشى مع برنامج العمل، وأن تتخذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذها على الوجه التام والفعال، آخذة في الحسبان الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وأن تدعوها إلى تقديم تقارير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ لأغراض التنسيق والى الجمعية في دورتها الخمسين لدراسة الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالسياسات:

٤٩ - وقد بدأت منظمات كثيرة في تحديد دورها في تنفيذ برنامج العمل، وقدمت تقارير أولية إلى الدورات التي عقدها مجلس إدارة كل منها منذ مؤتمر القاهرة.

٥٠ - وطلب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في دورته المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، موافقته بتقرير، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ في آذار/مارس، بشأن دور اليونيسيف في متابعة المؤتمر. وفي هذا التقرير<sup>(٥)</sup>، حددت اليونيسيف مجالاتها ذات الأولوية لمتابعة مؤتمر القاهرة للنهوض بالصحة الإنجابية وستركز اليونيسيف على تعزيز استراتيجياتها وما تقوم به من أنشطة

في مجال دعوة وأنشطة برنامجية للنهوض بالصحة الإنجابية للنساء والشابات، وتحديداً عن طريق تحسين وصولهن إلى الرعاية الأساسية والطارئة في حالات الولادة، وتشجيع تنظيم الأسرة والوقاية من الأمراض القابلة لانتقال بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وستقوم اليونيسيف أيضاً بتوسيع نطاق جهودها لتوفير التعليم الأساسي، للجميع وتحسين فرص المساواة بين الجنسين، والنهوض بمركز الفتيات والنساء في المجتمع. وسيجري الاضطلاع بهذه الجهود بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى النشطة في هذا الميدان، ونوقش التقرير خلال دورة المجلس التنفيذي لليونيسيف المعقدة في آذار/مارس ١٩٩٥، واستناداً إلى هذه المناقشات، سيتم تقديم تقرير منقح إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

٥١ - وأعدت منظمة العمل الدولية تقريراً للدورة ٢٦١ لمجلس إدارتها (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) وحددت فيه دورها في تنفيذ برنامج العمل. وبالمثل، قامت منظمة الصحة العالمية، في تقرير قدمته إلى دورتها الخامسة والتسعين لمجلسها التنفيذي (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، بتفصيل خطط لها، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنها وضع استراتيجية شاملة للبحوث والعمل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ولاحظت أنها ستواصل القيام بأدوارها في وضع المعايير وفي إجراء البحوث في مجال الصحة الإنجابية.

٥٢ - وبإضافة إلى ذلك، أعدت منظمة الصحة العالمية تقريراً، عنوانه: الصحة الإنجابية: دور منظمة الصحة العالمية في استراتيجية عالمية؛ لتقديمه لجمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والأربعين (أيار/مايو ١٩٩٥)، حددت فيه دورها في الاستراتيجية العالمية بشأن، الصحة الإنجابية. وستركز استراتيجية منظمة الصحة العالمية في هذا الميدان على أربعة مجالات عامة مترابطة فيما بينها: (أ) الدعوة على المستويين الدولي والوطني لمفهوم الصحة الإنجابية ولسياسات البرامج التي تنشرها منظمة الصحة العالمية؛ و(ب) إجراء البحوث الهادفة إلى تقدير الاحتياجات، وإلى تكيف وتطبيق المعايير القائمة واستحداث نهج وأنشطة جديدة فضلاً عن تنسيق الجهود العالمية في هذه المجالات؛ و(ج) الاضطلاع بالمهام الخاصة بوضع المعايير، بما في ذلك رسم السياسات، ووضع نهج استراتيجية، وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية؛ و(د) تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء وغيرها في صياغة سياسات وبرامج وطنية شاملة للصحة الإنجابية وتنفيذها وتقييمها.

٥٣ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، إلى مجلس المنظمة في دورته ١٠٨ (المعقدة في الفترة ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥) وثيقة تتناول التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الأخرى (CL/108/17)، فيها أوجزت الفاو خططها لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتعتبر الفاو مجالات الاهتمام التالية مجالات هامة في تنفيذها برنامج العمل: أوجه الترابط بين السكان والموارد الطبيعية؛ التوازن الغذائي/السكاني على المستويات الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني؛ المسائل التي تهم الجنسين؛ دور العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية في أنماط الهجرة من الريف وأثرها على التنمية المستدامة؛ وتحسين جمع وتحليل واستخدام البيانات عن السكان الذين يعتمدون على الزراعة والحراجة وصيد الأسماك.

٤ - وسيكون الإدماج الفعال لاهتمامات السكان في الأنشطة التي تضطلع بها الفاو في مجال الزراعة واحدا من الأهداف الرئيسية في السنوات المقبلة. ومن الخطوات الأخرى المقترحة على مجلس الفاو: مراجعة الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠١ للقيام تحديدا بإدماج المسائل السكانية في الأولويات والبرامج الشاملة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، والناس والتنمية، والتخفيف من حدة الفقر، والتغذية والأمن الغذائي؛ والمشاركة في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وتوزيعها لتنفيذ برنامج العمل؛ وتعزيز الاحساس لدى العاملين في المكاتب الاقليمية ودون الاقليمية وممثلي الفاو وتدريبهم بشأن إدماج اهتمامات السكان في بلورة برامج الفاو ومشارييعها.

٥٥ - ويتضمن برنامج العمل عدة أحكام تستجيب للمجالات ذات الأولوية لعمل اليونسكو. فقد أشير إلى التعليم في البرنامج على أنه العام الحاسم للتنمية للتغير الاجتماعي والديمغرافي. واستجابة لنتائج المؤتمر وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٨، فقد أدرجت اليونسكو في مشروع استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١ وفي مشروع البرنامج والميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، اللذين يُقدمان إلى المؤتمر العام المنظم في دورتها الثامنة والعشرين المقبلة (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، أنشطة تشكل متابعة لبرنامج العمل، ولاسيما في مجالات التعليم، للبنات والنساء خصوصاً؛ وتمكين المرأة؛ وأوجه الترابط بين السكان والتنمية والبيئة؛ والإعلام والتثقيف والاتصال في مجال السكان؛ والجوانب التعليمية والاجتماعية - الثقافية للهجرة.

٥٦ - وقد شرع المشروع الشامل التخصصات، وهو التثقيف والإعلام في مجال البيئة والسكان من أجل التنمية البشرية، الذي كانت اليونسكو قد بدأت به في عام ١٩٩٤، بتطوير نهج متكامل لأنشطة التثقيف والتدريب والإعلام التي تستهدف التعامل مع القضايا المتداخلة للسكان والبيئة والتنمية بما في ذلك قضايا الجنسين.

٥٧ - وبوصف اليونسكو وكالة رائدة في الفريق العامل المعنى بالتعليم الأساسي مع الاهتمام على وجه الخصوص بضروب التفاوت بين الجنسين، المتبثق عن فرق العمل المشتركة بين الوكالات، فقد عقدت الاجتماع الأول الذي شاركت فيه إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واليونيسيف وبرنامجه الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، والذي عُقد في مقر اليونسكو في آذار/مارس ١٩٩٥. وشاركت اليونسكو أيضا في اجتماعات أفرقة العمل الأخرى وستواصل التعاون الكامل مع شريكتها من المنظمات على المستوى المشترك بين الوكالات وعلى المستوى القطري.

٥٨ - وفي معرض مناقشة متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في لجنة التنسيق الإدارية، كرر البنك الدولي التزامه بأهداف المؤتمر واستعداده للمشاركة بصورة نشطة في متابعة مُنسقة، ولاسيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد دعما لبرنامج العمل والجهود الرامية إلى تطبيق نهج الصحة الإيجابية في برامج السكان. وسيركز البنك نفسه على الانتقال الديموغرافي في أفراد البلدان: ليقيم الصلة بصورة أفضل بين السكان

والأهداف الإنمائية الأساسية، ولاسيما الأهداف التي تسعى إلى تمكين المرأة؛ ويوسع المساعدة لتجاوز تنظيم الأسرة إلى طائفة أوسع من أهداف الصحة الإنجابية وتنقيف النساء والبنات.

٥٩ - وأعدت شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات تقريراً عن برنامج عملها المستقبلي المقترن كيما تنظر فيه لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين. واقترحت اللجنة أن تواصل الشعبة الاطلاع بدراسات بحثية وتحليلية بشأن قضايا السكان والتنمية تمشياً مع توصيات برنامج العمل ولكن مع مزيد من التشدد على مجالات منها الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية والهجرة الدولية.

٦٠ - وشرع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدد من الاستعراضات والمشاورات التقنية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعقدت الشعب الجغرافية في الصندوق مشاورات إقليمية لتحديد الاحتياجات والأولويات الإقليمية متابعة منها للمؤتمر. ويقوم الصندوق حالياً باستعراض جميع برامجه القطرية لجعلها أكثر اتساقاً مع المبادئ الأساسية لبرنامج العمل. ويضطلع الصندوق بتنقيح المبادئ التوجيهية الحالية للسياسة العامة في مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والإعلام، والتنقيف والاتصال؛ والسكان والتنمية والجنسين؛ والسكان والتنمية المستدامة؛ والتعاون مع القطاع غير الحكومي.

٦١ - وبخصوص الصحة الإنجابية، عقد الصندوق مشاورة خبراء بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة: توجهات بشأن المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتناولت المناقشات مشكلة تعريف المكونات الأساسية ونطاق الرعاية الصحية الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع استشاري بشأن إطار شامل لتقدير ورصد الصحة الإنجابية في مقر الصندوق من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وناقش المشاركون جدوى القيام بمبادرة عالمية لوضع مؤشرات من أجل رصد وتقدير برامج الصحة الإنجابية. وأوصوا، ضمن جملة أمور، بأن يقتصر الإطار الشامل على الأنشطة المؤدية إلى وضع مبادئ توجيهية لرصد الصحة الإنجابية، وتعريف أكثر وضوحاً وموحدة للمفاهيم المختلفة للصحة الإنجابية، وكتيبات عن المنهجيات.

٦٢ - وكجزء من عملية ترجمة مفهوم الصحة الإنجابية إلى برامج فعالة على الصعيد القطري، عقد الصندوق حلقة عمل عن الصحة الإنجابية للمستشارين التقنيين في نظام الصندوق لخدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطري. وعقدت حلقة العمل هذه في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف. وقدمت شعبة صحة الأسرة في منظمة الصحة العالمية بهذه عامة عن إطار العمل الذي وضعته المنظمة لترجمة مفهوم الصحة الإنجابية إلى عمل. وقام أخصائيون من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومجلس السكان والمعهد الملكي للدراسات المدارية في هولندا، لتقديم المواد الازمة لحلقة العمل.

٦٣ - ونظم الصندوق أيضاً حلقة عمل لأخصائيي نظام خدمات الدعم التقني / أفرقة الدعم القطري في مجال الإعلام، والتنقيف والاتصال في ميدان السكان في مقر اليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان الغرض من حلقة العمل هو إطلاع الأخصائيين المذكورين على أحدث نُهج الإعلام والتنقيف والاتصال في

ميدان السكان، استناداً إلى نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلاوة على ذلك، ناقشت حلقة عمل مشتركة بين منظمة العمل الدولية والصندوق لمستشاري الصندوق/أفرقة الدعم القطري، تم عقدها من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، دور نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري التابع للصندوق في التنفيذ الناجح لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما في مجال السياسات السكانية والاستراتيجيات الإنمائية.

٦٤ - وأنشأ الصندوق فرقة عمل داخلية معنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للضغط على، ضمن جملة أمور، بتحطيم ودعم أنشطة المتابعة على شتى المستويات، وقد اهتمت فرقة العمل في المرحلة الأولى من برنامج عملها بالمتابعة والتسيير فيما بين الوكالات، فضلاً عن مبادرات الرصد الحكومية الدولية في أعقاب المؤتمر الدولي. كذلك توفر فرقة العمل الدعم بأعمال الأمانة للمديرين التنفيذيين للصندوق في المهام التي يضطلع بها الصندوق وبشأن تنفيذ برنامج العمل.

٦٥ - وفي عام ١٩٨٧، أنشأ الصندوق فريقاً معانياً بالمرأة والسكان والتنمية يتكون من خبراء في ميدان دور المرأة في التنمية، لإسداء المشورة إلى الصندوق بشأن مختلف جوانب سياساته العامة في هذا المجال. وفي ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، اجتمع الفريق، الذي غير اسمه إلى الفريق المعنى بالجنسين والسكان والتنمية، للمرة الخامسة لمناقشة توجهات الصندوق في المستقبل في مجال الجنسين والسكان، آخذًا في الاعتبار نتائج المؤتمر الدولي. وعلاوة على ذلك، قرر الصندوق إنشاء لجنة استشارية لتقديم المشورة إلى الصندوق بشأن مختلف جوانب سياساته وبرامجها، وذلك أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل للمؤتمر سيتوقف إلى حد كبير على توسيع دور المنظمات غير الحكومية. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل في مقر الصندوق. وأوصى المشاركون بأن يقوم الصندوق، في جملة أمور، بتعزيز شراكاته مع القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص على المستوى القطري وممارسة مركزه كجهة منظمة للاجتماعات تتولى الجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما تبذله من جهود مشتركة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

#### خامساً - التنفيذ من جانب مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٦ - يستجيب هذا الفرع لأحكام الفقرة ٣٢ من القرار ١٢٨/٤٩ التي دعت فيها الجمعية العامة مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يراقب، بانتظام، مدى استجابة الصندوق لاحتياجات البلدان فيما يتصل بأنشطة تعزيز البرامج السكانية والإنسانية الوطنية، ولا سيما للطلبات المحددة المقدمة من البلدان النامية التامة المساعدة في إعداد التقارير الوطنية، داخل نطاق اختصاصه، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٧ - واجتمع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للسكان مرتين من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ومن ١٣ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ كيما يناقش، في جملة أمور، متابعة المؤتمر الدولي. وفي دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، شرح الصندوق المبادرات التي اتخذها بعد انتهاء المؤتمر مباشرة. ورحب المجلس بالخطوات الفورية والايجابية التي اتخذها الصندوق تمثياً مع برنامج عمل المؤتمر. وأكد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية تعزيز التنسيق فيما بين وكالات ومنظomas الأمم المتحدة.

٦٨ - وفي دورة المجلس المعقدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قدم الصندوق تقريراً مؤقتاً، أوجز فيه بصورة مبدئية، توجهات برنامجه في ضوء المؤتمر<sup>(٦)</sup>. وسيقوم الصندوق، استناداً إلى التعليقات التي أبدىت في المجلس، وإلى المشاورات الأخرى مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة وإلى المشاورات غير الرسمية مع أعضاء المجلس، بتقديم تقرير إلى الاجتماع السنوي للمجلس (حزيران/يونيه ١٩٩٥) بشأن الأولويات البرنامجية والتوجهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي<sup>(٧)</sup>.

٦٩ - ويقترح الصندوق، في تقريره إلى المجلس التنفيذي، أن يركز تمويله في المستقبل، على ثلاثة مجالات أساسية: (أ) الصحة الإنحابية وتنظيم الأسرة؛ و (ب) السياسة السكانية؛ و (ج) الدعوة. واختيار هذه المجالات البرنامجية الثلاثة سيتمكن الصندوق من زيادة تركيزه الاستراتيجي في برامجه والاستفادة من ميزاته النسبية وخبرته في ميدان السكان والتنمية. وفي كل مجال برامجي، سيقدم الدعم إلى البحث، والتدريب والتوعية ونشر المعلومات. وقد أقر المؤتمر الدولي بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون مشاركة نسائية تامة ومتوازية، وبدون مساواة وإنصاف بين الجنسين وبدون تمكين المرأة. لذا ستتصبح المسائل التي تهم الجنسين عناصر أساسية في جميع جوانب برامج الصندوق ومن ثم ستدمج في جميع الأنشطة المضطلع بها في المجالات الثلاثة الأساسية وبعد شامل لجميع القطاعات.

٧٠ - واستناداً إلى المشورة التي قدمها المجلس التنفيذي، سيقوم الصندوق بتنفيذ البرامج في المجالات الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه على المستويات القطرية والإقليمي والأقليمي. وسيعمل الصندوق، في كل برامجه، على نحو وثيق مع الحكومات لضمان مواءمة الأنشطة لاحتياجاتها الخاصة؛ وإقامة شراكات مع الوكالات المنفذة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ والتوسيع في التنسيق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومنظماتها ذات الصلة. والهدف العام هو بناء قدرة وطنية لصياغة وتنفيذ ورصد وتقدير البرامج الوطنية للسكان والتنمية. وستعطى الأولوية للمدخلات التي تعزز القدرة الوطنية وتشجع الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية المستدامة.

٧١ - ومن المؤكد، أن توجهات البرامج سيكون لها آثار أيضاً على تخصيص الموارد. ولذلك سيقوم الصندوق بوضع استراتيجية لعمليات التخصيص من موارده المحدودة في المستقبل للمساعدة في بناء

قدرات في البلدان النامية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، على أساس المستويات المختلفة للاحتياجات المالية من المساعدة المتعددة الأطراف ومستوى الإنجاز فيما يتصل بالأهداف الكمية للمؤتمر الدولي.

#### سادسا - التنفيذ من جانب لجنة السكان والتنمية

٧٢ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٣٤ من قرارها ٤٩/٤٨، إلى لجنة السكان والتنمية، أن تستعرض في دورتها الثامنة والعشرين، ضمن نطاق اختصاصها، برنامج العمل والأثار المترتبة عليه، وأن تحيل آراءها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

٧٣ - وسيعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، المنعقدة في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٥. ووفقا لما طلبه القرار، استعرضت اللجنة، ضمن نطاق اختصاصها، برنامج العمل والأثار المترتبة عليه، وأحالته آراءها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي ينظر فيها في دورته الموضوعية في عام ١٩٩٥.

٧٤ - وقامت اللجنة، على نحو ما أشارت إليه في تقريرها، بالنظر في اختصاصاتها وولايتها وبرنامج عملها. وبالإضافة إلى الولاية الجديدة المتصلة برصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي، اقترحت اللجنة أن تساعدها مجلس عن طريق القيام بوضع الترتيبات المتعلقة بإجراء الدراسات وتقديم المشورة إلى المجلس بشأن القضايا والاتجاهات السكانية بما في ذلك محددات ونتائج هذه الاتجاهات؛ تحقيق التكامل بين استراتيجيات السكان والتنمية؛ والسكان والسياسات والبرامج الإنمائية ذات الصلة؛ وتقديم المساعدة في مجال السكان إلى البلدان النامية، عند الطلب، وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على أساس مؤقت وأي مسائل سكانية أو إنمائية أخرى يسعى أي جهاز رئيسي أو فرعي من أجهزة الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة إلى الحصول على مشورة بشأنها.

٧٥ - وقامت لجنة السكان والتنمية، متصرفه بصفتها هيئة إدارة شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، باستعراض برنامج العمل المقترن لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧. ورئي أن برنامج العمل لفترة السنين، الذي أوصي به للجنة، يتناسب على العموم مع الأولويات المحددة في برنامج عمل المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة أيضا على ضرورة أن يراعي برنامج العمل تمام المراقبة نتائج ما تعتقد الأمم المتحدة من مؤتمرات قمة واجتماعات أخرى.

الحواشي

.A/CONF.171/13 (١) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

.Add.1 A/CONF.171/13 (٢)

.E/CN.9/1995/3 (٣)

.E/CN.9/1995/L.3/Add.1 (٤)

.E/ICEF/1995/2 (٥)

.DP/1995/8 (٦)

.DP/1995/25 (٧)

— — — — —